التَّفَرُّد بصيَغ السَّمَاع
دراسة نظرَية تطَبيقية

د. فتون محمد الشمري*

تاريخ استلام البحث: مارس ٢٠١٩م تاريخ إجازة البحث: إبريل ٢٠١٩م.

ملخص البحث

هذا البحث يتناول علة التفرد بتصريح السماع من أحد الرواة عن المدلِّس، وهذا التفرد مظنة الخطأ، لا سيما إذا اقترنت به مخالفة من هو أوثق منه، وقد بينت شروط قبول التصريح بالسماع، وهي: أولاً: صحة السند، ثانياً: عدم معارضته بمعارض راجح، ثالثًا: أن لا يكون للمدلّس اصطلاح خاص في إطلاق التحديث، رابعًا: أن لا يكون التصريح بالسماع من أخطاء النسّاخ أو المطابع.

وهناك قرائن تمنع من الحكم بثبوت السماع منها: تصريح الراوي بأنه لم يسمع من روى عنه، أو أن يروي بصيغة تدل على عدم السماع، أو أن يكون هناك واسطة بين راويين لم يثبت التقاؤهما، أو عدم إمكان اللقاء بين الراويين.

وقد درست بعض النماذج من تفرد الرواة بصيغ السماع، وخلصت إلى نتائج أهمها:

أولا: جمع طرق الحديث من أهم الأمور التي تكشف علته.

ثانياً: أن تصريح المدلّس بالسماع في أحد الطرق، لا يعني تصحيح الرواية به، فقد يكون الطريق إليه ضعيفًا، أو ربما يكون ذلك التصريح وهمًا من الراوي أو سجية عنده.

ثالثًا: أن هناك قرائن تمنع من الحكم بثبوت السماع، ومنها: اختلاف بلدا الراوي وشيخه، أو وفاة الشيخ قبل مولد الراوي، أو تفرّد ومخالفة الراوي بتصريح السماع لمن هو أولى منه في الحفظ.

الكلمات الدالة: العلة، التفرد، المخالفة، صيغ، السماع.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على النبي الأمين، وعلى آله وصحابته أجمعين.

لقد شّرف الله عزوجل الأمّة المحمدية من بين الأمم، بأن حفظ لها مصادر دينها من

(*) د. فتون محمد تومان الشمري: تحمل شهادة الدكتوراه في الحديث النبوي وعلومه من جامعة أم القرى، مكة المكرمة، عام ٢٠١٨م، والماجستير في الحديث النبوي وعلومه من جامعة الكويت، عام ٢٠١٠م، والبكالوريوس في أصول الدين من جامعة الكويت، عام ٢٠٠٣م تعمل مدرساً في قسم التفسير والحديث بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، بجامعة الكويت، منذ عام ٢٠١٨م لها بحث محكم موسوم بـ(الحياة المعيشية في عهد النبي ﷺ) في مجلة التربية، جامعة الأزهر، العدد ١٥٩، الجزء الأول.
الاهتمامات البحثية: علل الحديث، الدراسات التحليلية والموضوعية في الحديث الشريف، تخريج الأحاديث، الجرح والتعديل، علم المصطلح.

كتاب وسنة، فقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1]، وهيّأ للسنة علماء كرّسوا جهودهم لحفظها وتنقيتها مما أُدخل فيها من أباطيل، واختص من بين هؤلاء العلماء، جهابذة أولوا نظر ثاقب، وخبرة واسعة، قال أبو عبدالله بن منده الحافظ: «إنما خص الله بمعرفة هذه الأخبار نفراً يسيراً من كثير ممن يَدَّعي علم الحديث»[2]، فكشفوا عن أمور خفية حوتها بعض النصوص، تستوجب ردها، فأفردوها في مصنفات خاصة اتمامًا لحفظ السنة النبوية، ومن خلال تلك المصنفات، ظهرت جهودهم الجبّارة ودقتهم في إعلال الحديث، فكان من بينها إعلال الحديث بتفرّد أحد رواته بتصريح السماع، فـ«رغم التصريح بالسماع، ورغم المعاصرة الأكيدة بين الراوي والمروي عنه، قد يكشف النقاد من أهل صنعة العلل أن الإسناد منقطع، ولا حقيقة لهذا السماع، وبخاصة إذا كان الثقة يروي عمن عاصره أحيانا، ولم يثبت لقيه له، ثم يدخل أحيانا بينه وبينه واسطة، فهذا يستدل به الأئمة على عدم السماع منه»[3].

مشكلة البحث:

١. ما مفهوم التفرد عند المتقدمين والمتأخرين؟ وما حكمه؟ وما أقسام صيغ السماع ودلالاتها؟
٢. هل يحمل كل تصريح بالسماع على الاتصال؟
٣. ما الأسباب التي جعلت بعض الرواة ينقلون عن شيوخهم تصريح السماع، وأصل روايتهم بالعنعنة؟
٤. كيف يمكن معرفة وهم الراوي في التصريح بالسماع؟

أهداف البحث:

١. بيان مفهوم التفرد عند العلماء المتقدمين والمتأخرين، ومعرفة أقسام صيغ السماع ومدلولاتها.
٢. ذكر شروط قبول التصريح بالسماع، والقرائن التي تمنع من الحكم بثبوت السماع.

(١) سورة الحجر، آية (٩).
(٢) شرح علل الترمذي، (١/١٢٣).
(٣) انظر: الغرائب والأفراد مفهومهما وأثرهما في الحديث المعل، (ص/ ٩٤).

٣. التعرف على طرق العلماء في استخراج العلل وبيانها.
٤. معرفة مسالك وطرق العلماء في الكشف عن علة التصريح بالسماع.

أهمية الموضـــوع:

١. تظهر أهمية الموضوع من حيث تعلقه بأهم وأدق علم من علوم الحديث وهو «علم العلل»، ومن حيث تعلق ذلك العلم بحديث النبي ﷺ.
٢. دقة الموضوع، وارتباطه بأحد شروط الصحة الأساسية، وهي اتصال السند، فمن خلاله يصحّح الحديث ويضعّف.

سبب اختيار الموضوع:

١. لأهمية علم العلل من بين علوم الحديث.
٢. الحاجة الماسة لفهم هذا النوع الدقيق من أنواع العلة، لاسيما وقد اغتر كثير من الباحثين بالصيغ الصريحة للمدلسين بالسماع، فسارعوا إلى تصحيح الأحاديث، التي يتبين بطول النظر ودقة البحث انقطاع إسنادها، فيختل بذلك شرط من شروط الصحة.

الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع التفرد:

١. علل تصريح المدلس بالسماع، د. ياسر الشمالي.
٢. علل التصريح بالسماع في رواية الثقات غير المدلسين، د. ياسر الشمالي.
٣. الوهم في صيغ الأداء وأثر ذلك في الحكم على الأحاديث والرواة (الجزء الثاني) د. عبد الرحمن بن عبد الله الحازمي، وقد وقفت على عنوانه فقط، ولم أستطع الحصول على البحث نفسه.
٤. التفرد في رواية الحديث، للباحث: عبد الجواد حمام.
٥. منهج المحدثين في قبوله أو رده، للباحث: عبد الجواد حمام.
٦. أفراد الثقات بين القبول والرد، رسالة دكتوراه للباحث: متعب بن خلف السلمي.

الجديد الذي سيضيفه البحث:

والدراسات السابقة ذكرت علل التصريح السماع بشكل مجمل سواء من المدلّس أم غير المدلس، أما في هذه الدراسة فقد سلّطت الضوء فيه على علة التفرّد في صيغ السماع، مع بيان نماذج لهذا النوع –خاصة– ودراستها دراسة حديثية تفصيلية.

منهج البحث:

المنهج الاستقرائي، التحليلي، للأحاديث المعلة بالتفرد في تصريح السماع.

وعملي في البحث على النحو التالي:

١. أخرّج الأحاديث من جميع كتب السنة التي أقف عليها؛ لأن مباحث العلل تتطلب جمع كل الطرق.

٢. عند العزو لمصادر التخريج، أذكر الجزء، والصفحة، ورقم الحديث.

٣. أرتب مصادر التخريج بحسب الأقدم وفاة من المخرّجين.

٤. أرتّب أقوال النقاد بحسب الأقدم وفاة.

٥. أذكر رتبة الرواة في أحاديث الدراسة (المبحث الثالث) من تقريب التهذيب.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة، ومدخل، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

أما المقدمة، فقد اشتملت على: مشكلة البحث، أهداف البحث، أهمية الموضوع، سبب اختيار الموضوع، الدراسات السابقة، منهج البحث، وخطة البحث.

المدخل: وفيه تعريف العلة، وأجناسها، وبم تُدرك.

المبحث الأول: التفرد، تعريفه، وأقسامه، وحكمه، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف التفرد.

المطلب الثاني: أقسام التفرد.

المطلب الثالث: حكم التفرد.

المبحث الثاني: صيغ السماع، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقسام صيغ الأداء ودلالتها.

المطلب الثاني: شروط قبول التصريح بالسماع.

المطلب الثالث: قرائن تمنع من الحكم بثبوت السماع.

المبحث الثالث: نماذج من تفرد الرواة بصيغ السماع، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: رواية يحيى بن أيوب عن حميد الطويل.

المطلب الثاني: رواية أسامة بن زيد عن الزهري.

المطلب الثالث: رواية مبارك بن فضالة عن الحسن.

المطلب الرابع: رواية فطر بن خليفة عن مجاهد.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج، والتوصيات.

الفهارس: فهرس المصادر والمراجع.

المدخـــل

قال ابن الصلاح: «اعلم أن معرفة علل الحديث، من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب»[(١)].

أولا: تعريف العلة:

١. **لغة:** تطلق على معان[(٢)]:

الأول: المرض، يقال: علّ يعل وأعله الله تعالى فهو معل وعليل.

الثاني: علّله بالشيء إذا ألهاه وشغله به، ومنه تعليل الصبي بالطعام.

الثالث: التكرار، يقال: عله بالشراب إذا سقاه مرة ثانية.

الرابع: عائق يعوق عن الشيء، يقولون: اعتله عن كذا: إذا أعاقه عن أمر.

٢. **اصطلاحًا:**

قال ابن الصلاح: «هي عبارة عن أسباب خفية، غامضة، قادحة فيه»[(٣)].

وقال النووي: «عبارة عن سبب غامض، قادح، مع أنّ الظاهر السلامة منه»[(٤)].

ثانيًا: أجناس العلة[(٥)]:

الأول: أن يكون السند ظاهره الصحة، وفيه من لا يعرف بالسماع ممن روى عنه.

الثاني: أن يكون الحديث مرسلا من وجه رواه الثقات الحفاظ، ويسند من وجه ظاهره الصحة، ولكن له علة تمنع من صحة السند.

الثالث: أن يكون الحديث محفوظًا عن صحابي ويروى عن غيره لاختلاف بلاد رواته

---

(١) مقدمة ابن الصلاح، (١/ ٥٢).

(٢) انظر: القاموس المحيط، مادة: علل، (١/ ١٠٣٦)، مختار الصحاح، مادة: علل (١/ ٢١٦)، معجم مقاييس اللغة، مادة: علّ، (٤/ ١٢)، لسان العرب، مادة: علل (١١/ ٤٦٨).

(٣) مقدمة ابن الصلاح، (١/ ٥٢).

(٤) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، (١/ ٤٤).

(٥) انظر: مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، (١/ ٢٦٣)، تدريب الراوي، (١/ ٢٥٨).

كرواية المدنيين عن الكوفيين، والمدنيين إذا رووا عن الكوفيين زلقوا.

الرابع: أن يكون محفوظًا عن صحابي فيروي عن تابعي، يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحته، بل ولا يكون معروفًا من جهته.

الخامس: أن يكون روى بالعنعنة وسقط منه رجل، دل عليه طرق أخرى محفوظة.

السادس: أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد.

السابع: الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله.

الثامن: أدرك الراوي شخصًا وسمع منه لكنه لم يسمع منه أحاديث معينة، فإذا رواها عنه بلا واسطة فعلّتها أنه لم يسمع منه أحاديث معينة.

التاسع: أن تكون للحديث طريق معروفة، يروي أحد رجالها حديثًا من غير تلك الطريق، فيقع بناء على الجادة في الوهم.

العاشر: أن يروي الحديث مرفوعًا من وجه وموقوفًا من وجه.

قال الحاكم: «فقد ذكرنا علل الحديث على عشرة أجناس، وبقيت أجناس لم نذكرها، وإنما جعلتها مثالا لأحاديث كثيرة معلولة، ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم، فإن معرفة علل الحديث، من أجل هذه العلوم»[1].

قلت: ومن هذه الأجناس، ماله صلة مباشرة في موضوع البحث، كالأول، والثامن.

ثالثًا: بم تُدرك العلة؟

تُدرك العلة بأمرين أساسيين:

١. التفـرد.

٢. المخالفة.

قال ابن الصلاح: «ويستعان على إدراكها **بتفرد** الراوي، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك، تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك، فيحكم به، أو

(١) معرفة علوم الحديث، (١/ ١٧٤)، للاستزادة في معرفة الأجناس الأخرى يُنظر في العلة وأجناسها عند المحدثين لمصطفى باحو من (ص/ ٢٨٨).

يتردد فيتوقف فيه، وكل ذلك مانع ممن الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه»[١].

ولا يمكن معرفة تفرد الراوي، ومخالفته لغيره، إلا إذا جمع طرق الحديث، وينظر في اختلاف رواته وضبطهم وإتقانهم، كما قال ابن المديني: «الباب إذا لم تُجمع طرقه لم يتبين خطؤه»[٢].

وقال الخطيب: «السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الاتقان والضبط»[٣].

المبحث الأول

التفـــرد

المطلب الأول

تعريف التفرد

١. **والفرد لغة** له معان:

الأول: الوتر، والجمع أفراد، و«فرادى»، يُقال جاءوا أفرادًا وفرادى[٤].

الثاني: من لا نظير له[٥].

الثالث: المنقطع والمنفرد عن رفقته، حتى قالوا شجرة فاردٌ، متنحية، وظبية فارد، بمعنى منفردة عن القطيع، وسدرة فاردةٌ، أي انفردت عن سائر السدر[٦].

٢. **اصطلاحًا:**

هو أن يروي الراوي حديثًا لا يشاركه فيه غيره، أو لا يُتابع عليه[٧].

التفرد عند المتقدمين، والمتأخرين[٨]:

---

(١) مقدمة ابن الصلاح، (١/ ٥٢).
(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (٢/ ٢١٢).
(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (٢/ ٢٩٥).
(٤) مختار الصحاح، مادة: فرد، (١/ ٢٣٦).
(٥) القاموس المحيط، مادة: فرد، (١/ ٣٠٥).
(٦) المصدر السابق.
(٧) انظر: الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، (١/ ٢٠)، لسان المحدثين، (٢/ ٣٤٤).
(٨) انظر: لسان المحدثين، (٢/ ٣٤٥-٣٤٦).

والحُكم على الحديث بالتفرد له عند المتقدمين معنى، وله عند المتأخرين معنى آخر:

١. **المتقدمون** ولا سيما علماء العلل منهم، كانوا إذا قالوا في حديث: «تفرد به فلان» فهي في الغالب عبارة عن إعلال للحديث، وإشارة إلى وهم ذلك المتفرِّد، أو إلى عدم احتمال حاله مثل ذلك التفرد.

٢. وأما **المتأخرون** فالأصل عندهم في التنصيص على التفرد، هو الإحصاء وذكر الغرائب، وبيان انتفاء المتابعة تيسيراً على الباحث المستقرئ؛ والأصل عندهم أيضاً أن التفرد لا يكون علة إلا إذا كان المتفرد ضعيفاً، أو مخالفاً لمن هو أوثق منه مخالفة لا يمكن معها الجمع بين الروايتين.

المطلب الثاني
أقسام التفرد

ويمكن تقسيم التفرد بالنسبة لموضع التفرد، أو بالنسبة للمخالفة وعدمها:

١. تقسيمه بالنسبة لموضع التفرد:

الأول: الفرد المطلق: ما كان التفرد في أصل السند[١].

الثاني: الفرد النسبي: ما كان التفرد بالنسبة إلى جهة خاصة، كتفرد الثقة عن الثقة، أو أهل بلد...[٢].

٢. تقسيمه بالنسبة للمخالفة وعدمها:

وقال ابن الصلاح: «وقد رأيت **تقسيم** ما **ينفرد به الثقة** إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يقع مخالفا منافيا لما رواه سائر الثقات فهذا حكمه الرد.

الثاني: أن لا تكون فيه منافاة ومخالفة أصلا لما رواه غيره. كالحديث الذي تفرد برواية جملته ثقة ولا تعرض فيه لما رواه الغير بمخالفة أصلا فهذا مقبول.

الثالث: ما يقع بين هاتين المرتبتين مثل زيادة لفظه في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث.

مثاله: ما رواه مالك، عن نافع، عن ابن عمر: « أَنّ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَرَضَ زَكَاةِ الْفِطْرِ مِنْ

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، (١/ ٦٤).
(٢) مقدمة ابن الصلاح، (١/ ٤٤) بتصرف يسير.

رَمَضَانَ، عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، مِنَ الْمُسْلِمِينَ»[1].

فذكر أبو عيسى الترمذي: أن مالكا تفرد من بين الثقات بزيادة قوله: «من المسلمين»

وروى عبيد الله بن عمر، وأيوب، وغيرهما هذا الحديث: عن نافع، عن ابن عمر، دون هذه الزيادة، فأخذ بها غير واحد من الأئمة واحتجوا بها منهم: الشافعي، وأحمد -رضي الله عنهم-، والله أعلم.

فهذا وما أشبهه يشبه القسم الأول من حيث: إن ما رواه الجماعة عام وما رواه المنفرد بالزيادة مخصوص، وفي ذلك مغايرة في الصفة، ونوع من المخالفة يختلف به الحكم، ويشبه أيضا القسم الثاني من حيث: إنه لا منافاة بينهما»[2].

المطلب الثالث

حكم التفرد

تفرّد الراوي إما أن يكون دون مخالفة للثقات، أو قد يخالف الثقات، ولكل منهما حكم خاص، كما أشار ابن الصلاح إلى ذلك بقوله: «إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه:

١- فإن كان ما انفرد به مخالفًا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط **كان ما انفرد به شاذا مردودا**.

٢- وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره، وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره فينظر في هذا الراوي المنفرد:

- فإن كان عدلا، حافظا، موثوقا بإتقانه وضبطه، قبل ما انفرد به ولم يقدح.
- وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده خارما له مزحزحا له عن حيز الصحيح.
- ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فيه فإن كان المنفرد به غير بعيد

(١) أخرجه مالك في «الموطأ»، (١/ ٢٨٤) برقم (٥٢)، ومن طريقه الشافعي في «المسند»، (١/ ٩٢) برقم (٤١٢)، وأحمد في «المسند»، (٩/ ٢٤٣) برقم (٥٣٣٩)، ووالدارمي في «سننه»، (١/ ٤٨٠) برقم (١٦٦١)، والبخاري في «صحيحه»، (٢/ ١٣٠) برقم (١٥٠٤)، ومسلم في «صحيحه»، (٢/ ٦٧٧) برقم (٩٨٤)، وابن ماجه في «سننه»، (١/ ٥٨٤)، وأبو داود في «سننه»، (٢/ ٢٦) برقم (١٦١٣)، والترمذي في «جامعه»، (٣/ ٦١) برقم (١٨٢٦)، وابن حبان في «صحيحه»، (٨/ ٩٤) برقم (٣٣٠١).

(٢) مقدمة ابن الصلاح، (١/ ٥٠).

من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده استحسنا حديثه ذلك ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف.

- وإن كان بعيدا من ذلك رددنا ما انفرد به وكان من قبيل الشاذ المنكر.

فخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان:

أحدهما: الحديث الفرد المخالف.

والثاني: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابرا لما يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف والله أعلم»[1]

المبحث الثاني

صيغ السمـــاع

المطلب الأول

أقسام صيغ الأداء ودلالتها

تنقسم صيغ أداء الراوي للحديث ثلاثة أقسام رئيسة:

القسم الأول: الصيغ الصريحة في الاتصال:

مثل أن يقول: سمعت فلانًا يقول، أو حدثنا فلان، أو أخبرنا فلان، أو حدثني في فلان، أو رأيت فلان فقال كذا، ونحو ذلك من العبارات الصريحة في الاتصال[2].

وقد اعتنى العلماء عناية بالغة بصيغ السماع، حتى قال شعبة: «كل حديث ليس فيه حدثنا أو أخبرنا، فهو خل وبقل»[3].

ودقق الإمام مسلم في نقله عن الرواة بالصيغ الواردة عنهم، فكان يقول: قال فلان: أخبرنا، وقال الآخران: حدثنا.

وللعلماء مذاهب في تخصيص صيغ الأداء بمعانٍ متغايرة:

المذهب الأول: لكل منها معنى خاص:

١. فحدثنا: ما أُخذ من لفظ الشيخ سماعًا منه.

(١) مقدمة ابن الصلاح، (١/ ٥١).
(٢) الاتصال والانقطاع، (ص/ ١٥).
(٣) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، (١/ ٥١٧).

٢. أخبرنا: ما قُرأ على الشيخ وهو يسمع.

٣. أنبأنا: ما أُخذ عن الشيخ إجازة.

قال السخاوي: «خص ما يلفظ به الشيخ بالتحديث، وما سمع في العرض بالإخبار، وما كان إجازة مشافهة بالإنباء»[١].

وقال الشافعي: «إذا قرأ عليك العالم فقل: حدثنا، وإذا قرأت عليه، فقل: أخبرنا»، قال القاضي: «فهذا ما رويناه عن فقهاء المدينة، والكوفة في القراءة على المحدث»[٢].

المذهب الثاني: لا فرق بين حدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا

وذهب البعض إلى عدم التفريق بين حدثنا، وأخبرنا وبعض صيغ الأداء الأخرى: فعن أبي حنيفة أنه قال: «قراءتك على المحدث، وقراءة المحدث عليك سواء»[٣].

وعن صالح بن عمرو، عن الحسن: « أنه كان لا يرى بأسا بقراءة الكتب على العالم، فإذا أقر بها رويتها عنه، وقلت: حدثني فلان عن فلان «[٤].

وعن سلمة بن شبيب قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ثنا عبد الرزاق، ثنا فلان فقلت: يا أبا عبد الله، إن عبد الرزاق، ما كان يقول: حدثنا، كان يقول: أخبرنا فقال أحمد بن حنبل: «حدثنا وأخبرنا واحد»[٥].

قال البخاري: وقال لنا الحميدي: «كان عند ابن عيينة حدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا، وسمعت واحدا»[٦].

القسم الثاني: صيغ موهمة للسماع:

مثل خطبنا فلان، أو جاءنا فلان، وهو يقصد قومه أو أهل بلده، وكان الحسن يفعل ذلك، قال علي بن المديني: «الحسن لم يسمع من ابن عباس، وما رآه قط، كان الحسن بالمدينة أيام كان ابن عباس بالبصرة استعمله عليها علي رضي الله عنهما، وخرج إلى صفين، وقال

(١) فتح المغيث، (٢/ ٢٠).
(٢) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، (١/ ٤٢٤).
(٣) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، (١/ ٤٢٥).
(٤) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، (١/ ٤٢٧).
(٥) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، (١/ ٥١٧).
(٦) صحيح البخاري، (١/ ٢٢).

لي عن حديث الحسن: خطبنا ابن عباس بالبصرة، إنما هو كقول ثابت: قدم علينا عمران بن حصين، ومثل قول مجاهد: خرج علينا علي، وكقول الحسن: إن سراقة بن مالك بن جعشم حدثهم، وكقوله: غزا بنا مجاشع بن مسعود»[1].

القسم الثالث: صيغ تحتمل السماع وعدمه:

وأشهر هذه الصيغ، **عن** فلان، كقول الأعمش مثلا، حدثنا منصور، عن أبي وائل، عن ابن مسعود، وهي لا تعتبر من صيغ الأداء، وقد تكون من تعبير الراوي، ومنها أيضًا: (قال)، (ذكر)، (حكى)، (حدث).

عن عمرو بن أبي سلمة قال: قلت للأوزاعي في المناولة، أقول فيها: حدثنا؟ قال: إن كنت حدثتك فقل. فقلت: أقول: أخبرنا؟ قال: لا. قال: قلت: فكيف أقول؟ قال: قل: قال أبو عمرو، وعن أبي عمرو»[2].

المطلب الثاني

شروط قبول التصريح بالسماع[3]

ليس كل ما ورد من تصريح راوٍ عن شيخه في السند يكون مقبولاً، بل يتقيد ذلك ببعض الشروط:

الشرط الأول: صحة السند:

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «سئل أبي: سمع الحسن من سُراقة؟ قال: لا، هذا علي بن زيد يعني يرويه، كأنه لم يقنع به»[4].

الشرط الثاني: عدم معارضته بمعارض راجح:

إن التصريح بالسماع في الإسناد يعتبر زيادة من الذي ذكره بالنسبة للذي روى الإسناد بدونها، فيخضع قبولها لشرط قبول زيادات الرواة – وهو ألا يعارض ذلك رواية من هو أولى منه، فإن عارضه فالزيادة تعتبر شاذة أو منكرة.

مثاله:

(١) علل ابن المديني، (ص/ ٥١)، والمراسيل، (ص/ ٣٣).
(٢) تاريخ أبي زرعة الرازي، (١/ ٢٦٤).
(٣) انظر: منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، (ص/ ٦٣٥)، الاتصال والانقطاع، (ص/ ١٦).
(٤) المراسيل، (١/ ٤٠).

قال أبو داود سمعت أحمد بن حنبل يقول: قال حماد بن خالد: أخرج إلي مخرمة كتب أبيه فقال هذه كتب أبي ولم أسمع منها شيئًا. قلت لأحمد: فقول ابن أبي أويس؟ قال: ليس ذاك بشيء – يعني ما حدثنا أحمد بن صالح، عن ابن أبي أويس أنه قرأ كتاب مالك: قلت لمخرمة: إن الناس يزعمون أنك لم تسمع من أبيك؟ فقال: ورب هذه البينة لقد سمعتها من أبي»[(١)].

الشرط الثالث: ألا يكون من ذكر السماع ممن لا يرجع إلى التحقيق في ذكره، أو يكون له اصطلاح خاص في إطلاق التحديث في غير السماع، فإذا ورد التصريح بالسماع عن طريق من هذا وصفه، وإن صح الإسناد إليه، فإنه يتوقف في قبوله.

فمثال ذلك:

قال أبو داود: «سمعت أحمد عدّ من سمع منه الحسن من أصحاب النبيﷺ، وعدّ منهم أحمد: عمرو بن تغلب؟ فجعل يجبُن أن يعدّه فيمن سمع منه الحسن، وقال: ليس يقُوله غير جرير بن حازم – يعني ابن حازم عن الحسن، قال: حدثني عمرو بن تغلب»[(٢)].

قال عبد الله: «سمعت أبي يقول: كان سجية في جرير بن حازم، يقول: حدثنا الحسن، قال حدثنا: عمرو بن تغلب، وأبو الأشهب يقول: عن الحسن، قال بلغني أن النبي ﷺ، قال لعمرو ابن تغلب"[(٣)].

قال ابن رجب: «يريد أن قول جرير بن حازم: نا الحسن، نا عمرو بن تغلب، كانت عادة له لا يرجع فيها إلى التحقيق»[(٤)].

الشرط الرابع: أن لا يكون التصريح بالسماع من أخطاء النسّاخ والمطابع[(٥)].

(١) مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود، (١/ ٣٢٤).
(٢) مسائل الإمام أحمد– برواية أبي داود، (١/ ٣٢٢).
(٣) العلل ومعرفة الرجال– برواية عبد الله (١/ ٢٦٧) برقم (٣٩٨).
(٤) فتح الباري، لابن رجب، (٥/ ٤٧٩).
(٥) الاتصال والانقطاع، (ص/ ١٦).

المطلب الثالث

قرائن تمنع من الحكم بثبوت السماع[١]

١. تصريح الراوي بأنه لم يسمع من روى عنه:

روى أحمد بن حنبل أن جميل بن زيد الطائي قال: ما سمعت من ابن عمر، إنما قالوا لي: إذا قدمت المدينة فاكتب أحاديث ابن عمر. قال: فقدمتُ فكتبتُها[٢]، مع أنه قد روى عن ابن عمر مصرّحا بالتحديث[٣].

٢. الرواية بصيغة تدل على عدم السماع:

وذلك كأن يقول: نُبِّئت، أو حدِّثت، أو بلغني، فإن ذلك يدل على أنه لم يسمع ما رواه ممن روى عنه.

ومثال ذلك: ما رواه صالح بن أحمد بن حنبل قال: «قال أبي: محمد بن سيرين سمع من أبي هريرة، وابن عمر، وأنس، ولم يسمع من ابن عباس شيئًا، كلّها يقول: نبّئت عن ابن عباس، وقد سمع من عمران بن حصين»[٤]. ونقل عبد الله عنه مثل ذلك[٥].

٣. ذكر الوسائط بين راويين لم يثبت التقاؤهما:

قال ابن رجب: «فإن كان الثقة يروي عمن عاصره أحيانًا ولم يثبت لقيه له، ثم يُدخل أحيانًا بينه وبينه واسطة فهذا يستدل به هؤلاء الأئمة على عدم السماع منه»[٦].

قال أبو داود: «سئل أحمد: سمع قتادة من أبي رافع؟ قال: لا يشبه؛ لأنه يدخل بينهما رجلين: الحسن وخلاس»[٧].

٤. عدم إمكان اللقاء بين الراويين:

لاختلاف البلدان، أو بمعرفة تاريخ وفاة الشيخ ومولد التلميذ، قال أحمد في رواية هدبة،

---

(١) انظر: منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، (ص/ ٦٤٠)، الجامع في العلل والفوائد، (١/ ١٨٥)، تحرير علوم الحديث، (٢/ ٩١٣-٩١٩).
(٢) العلل ومعرفة الرجال، (٢/ ٦٩)، التاريخ الكبير، (٢/ ٢١٥).
(٣) التاريخ الأوسط، (٢/ ٧٥).
(٤) مسائل الإمام أحمد- برواية ابنه صالح، (ص/ ٢٩٦) برقم (٩١٢).
(٥) المراسيل، (١/ ٢٤).
(٦) شرح علل الترمذي، (٢/ ٥٩٣).
(٧) مسائل الإمام أحمد- برواية أبي داود، (١/ ٣٢٥).

عن حماد عن قتادة ثنا خلاّد الجهني: هو خطأ، خلاّد قديم، ما رأى قتادة خلاّدًا»[1].

المبحث الثالث

نماذج من تفرد الرواة بصيغ السماع

المطلب الأول

رواية يحيى بن أيوب عن حميد الطويل

عن حميد الطويل[2] عَنْ أَنَسٍ t قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ «يَقْدَمُ عَلَيْكُمْ أَقْوَامٌ أَرَقُّ مِنْكُمْ أَفْئِدَةً» فَقَدِمَ الْأَشْعَرِيُّونَ فِيهِمْ أَبُو مُوسَى، فَجَعَلُوا لَمَّا قَدِمُوا الْمَدِينَةَ يَرْتَجِزُونَ: غَدًا نَلْقَى الْأَحِبَّهْ مُحَمَّدًا وَحِزْبَهْ.

وحميد الطويل يدلس عن أنس، قال العلائي: «كان يدلس، وقال مؤمل بن إسماعيل: «عامة ما يرويه حميد عن أنس سمعه من ثابت يعني البناني عنه»، وقال أبو عبيدة الحداد عن شعبة: «لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثا والباقي سمعها من ثابت أو ثبته فيها ثابت، قلت: فعلى تقدير أن يكون مراسيل قد تبين الواسطة فيها وهو ثقة محتج به»[3].

وصفه بالتدليس: النسائي[4]، وابن سبط العجمي[5]، وابن حجر[6]، والسيوطي[7].

وجاءت هذه الرواية بالعنعنة بينه وبين أنس، وقد رواها عنه:

١. حماد بن سلمة بن دينار البصري (ثقة ثبت، تغير حفظه بأخرة)[8].

---

(١) شرح علل الترمذي، (٢/٥٩٣).
(٢) ثقة مدلس. تقريب التهذيب، برقم (١٥٤٤).
(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل، (١/١٦٨) برقم (١٤٤).
(٤) ذكر المدلسين، (١/ ١٢١)، برقم (٣).
(٥) التبيين لأسماء المدلسين، (ص/٢٣) برقم (١٨).
(٦) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، (١/٣٨) برقم (٧١).
(٧) أسماء المدلسين، (١/٤٧) برقم (١٤).
(٨) تقريب التهذيب، برقم (١٤٩٩)، أخرجه من هذا الطريق: أحمد في «المسند»، وفي «فضائل الصحابة»، (٢/٨٨٠)، عن عبد الصمد(٢٠/٤٣٣)، برقم (١٣٢١٢)، وأخرجه في «المسند»، (٢١/٢٢٦)، برقم (١٣٦٢٤)، وابن أبي عاصم، في «الأوائل»، (١/٦٥)، برقم (٢٦)، من طريق عفان، وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد»، والطحاوي في»شرح مشكل الآثار»، (٢/٢٧٧)، برقم (٨٠٧)من طريق حجاج (١/٣٣٦)، وأبو داود في»السنن»، عن موسى بن إسماعيل (٤/٣٥٤)، برقم (٥٢١٣)، جميعهم (عبدالصمد، وعفان، وحجاج، وموسى)، عن حماد بن سلمة به.

٢. خالد بن الحارث بن عبيد الهجيمي (ثقة ثبت)[١].

٣. عبد الله بن بكر بن حبيب الانصاري (ثقة)[٢].

٤. محمد بن عبد الله الأنصاري(ثقة)[٣].

٥. محمد بن إبراهيم بن أبي عدي (ثقة)[٤].

٦. يزيد بن هارون (ثقة، متقن، عابد)[٥].

وتفرّد يحيى بن أيوب(صدوق ربما وهم)[٦] بتصريح السماع بين حميد وأنس، فقال: حدثنا حميد الطويل، قال **سمعت** أنس بن مالك[٧].

ولا يُعتد بهذا التصريح، ولا يزول به تدليس حميد، فقد قال الإسماعيلي: «ولا يحتج بيحيى بن أيوب في قوله: «ثنا حميد، ثنا أنس» فإن عادة الشاميين والمصريين جرت على ذكر الخبر فيما يروونه، لا يطوونه طي أهل العراق»[٨].

قال ابن رجب: «يشير إلى أن الشاميين والمصريين يصرحون بالتحديث في رواياتهم، ولا

(١) تقريب التهذيب، برقم (١٦١٩)، أخرجه من هذا الطريق: النسائي في«الكبرى»، (٧/ ٣٨٧)، برقم (٨٢٩٤).

(٢) تقريب التهذيب، برقم (٣٢٣٤)، أخرجه من هذا الطريق: ابن سعد في «الطبقات»، (٤/ ١٠٦)، وأحمد في «المسند»، (٢١/ ٢٩٥)، برقم (١٣٧٦٨).

(٣) تقريب التهذيب، برقم (٦٠٤٦)، أخرجه من هذا الطريق: ابن سعد في «الطبقات»، (٤/ ١٠٦).

(٤) تقريب التهذيب، برقم (٥٦٩٧)، اخرجه من هذا الطريق: أحمد في «المسند»، (٢١/ ٢٩٥) برقم (١٣٧٦٨).

(٥) تقريب التهذيب، برقم (٧٧٨٩)، أخرجه من هذا الطريق: ابن أبي شيبة في «مصنفه»، (٦/ ٣٨٦) برقم (٣٢٢٥٧)، ومن طريقه ابن حبان في «صحيحه»، (١٦/ ١٦٤) برقم (٧١٩٢)، و(١٦/ ١٦٥) برقم (٧١٩٣)، وأخرجه عبد بن حميد في «مسنده»، (١/ ٤١٣) برقم (١٤١٠)، وأبو يعلى في «مسنده»، (٦/ ٤٥٤) برقم (٣٨٤٥)، والطحاوي في «مشكل الآثار»، (٢/ ٢٧٧) برقم (٨٠٦)، والبيهقي في «دلائل النبوة»، (٥/ ٣٥١)، وابن عساكر في «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري»، (١/ ٤٦).

(٦) تقريب التهذيب، برقم (٧٥١١).

(٧) أخرجه من هذا الطريق: أحمد في «مسنده»، (١٩/ ٨٣) برقم (١٢٠٢٦)، و(٢٠/ ٣٩) برقم (١٢٥٨٢)، و(٢/ ٢٣٧) برقم (١٢٨٧٢)، و(٢١/ ٤٨)، برقم (١٣٣٣٤)، وفي «فضائل الصحابة»، (٢/ ١٦٥) برقم (١٦٥٥)، وابن عساكر في«تاريخ دمشق»، (٣٢/ ٣٢)، والمقدسي في «الأحاديث المختارة»، (٥/ ٣٠٠) برقم (١٩٤٤).

(٨) فتح الباري، لابن رجب، (٢/ ٢٨٤).

يكون الإسناد متصلا بالسماع»[1].

المطلب الثاني

رواية أسامة بن زيد عن الزهري

عن الزُّهْرِيِّ، قَالَ: وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَزْهَرِ يُحَدِّثُ، أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، جُرِحَ يَوْمَئِذٍ، وَكَانَ عَلَى الْخَيْلِ خَيْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ ابْنُ الْأَزْهَرِ قَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَعْدَمَا هَزَمَ اللهُ الْكُفَّارَ، وَرَجَعَ الْمُسْلِمُونَ إِلَى رِحَالِهِمْ يَمْشِي فِي الْمُسْلِمِينَ، وَيَقُولُ: "مَنْ يَدُلُّ عَلَى رَحْلِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ؟"، قَالَ: فَمَشَيْتُ، أَوْ قَالَ: فَسَعَيْتُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنَا مُحْتَلِمٌ، أَقُولُ: مَنْ يَدُلُّ عَلَى رَحْلِ خَالِدٍ، حَتَّى حَلَلْنَا عَلَى رَحْلِهِ، فَإِذَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ مُسْتَنِدٌ إِلَى مُؤْخِرَةِ رَحْلِهِ، فَأَتَاهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَنَظَرَ إِلَى جُرْحِهِ ، قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَحَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: وَنَفَثَ فِيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ.

اختلف على الزهري[2] في تصريح السماع من عبد الرحمن بن أزهر:

فقال:

١. معمر[3] عن الزهري قال: وكان عبد الرحمن **يحدث** أن خالد بن الوليد...[4]

٢. وقال صالح بن كيسان[5]: وحدث ابن شهاب أن عبد الرحمن بن أزهر كان **يحدث**...[6].

---

(١) فتح الباري، لابن رجب، (٢/ ٢٨٤).

(٢) متفق على جلالته وإتقانه، تقريب التهذيب، برقم (٦٢٩٦)، وكان يدلس، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، (ص/ ٤٥) برقم (١٠٢).

(٣) ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئا، وكذا فيما حدث به بالبصرة، تقريب التهذيب، برقم (٦٨٠٩).

(٤) أخرجه الشافعي في «مسنده»، (١/ ٢٨٥) برقم (١٣٦٩)، والحميدي في «مسنده»، (٢/ ٣٩٨) برقم (٨٩٧)، وأحمد في «مسنده»، (٣١/ ٤٣١) برقم (١٩٠٨١)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني»، (١/ ٥٢٧) برقم (٦٣٩)، وابن قانع في «معجم الصحابة»، (٢/ ١٤٨)، وابن حبان في «صحيحه»، (١٥/ ٥٦٤) برقم (٧٠٩٠)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة»، (٤/ ١٨١٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى»، (٨/ ٣١٩) برقم (١٧٩٩١).

(٥) ثقة ثبت، تقريب التهذيب، برقم (٢٨٨٤).

(٦) أخرجه من هذا الطريق أحمد في «مسنده»، (٣١/ ٤٣٢) برقم (١٩٠٨٢)، والنسائي في «السنن الكبرى»، (٥/ ١٣٥) برقم (٥٢٦٣)، وأبو عوانه في «مسنده»، (٤/ ٢٧٨) برقم (٦٧٥٣). تقريب التهذيب، برقم (٦٢٩٦).

٣. ويونس[١] قال: عن الزهري قال: كان عبد الرحمن بن أزهر **يحدث**...[٢]

٤. وقد أدخل عُقيل[٣]: بين ابن شهاب وعبد الرحمن، عبد الله[٤] ابنه، فقال: إن ابن شهاب، أخبره أن **عبد الله بن عبد الرحمن** الزهري أخبره عن أبيه[٥].

وهذه الصيغة لا تدل على السماع الصريح.

٥. **وخالفهم** أسامة بن زيد[٦] فقال: عن الزهري أنه **سمع** عبد الرحمن بن أزهر يقول...[٧]

وفي رواية البزار: أخبرنا[٨]، وعند الطحاوي: حدثني[٩]، وعند الدارقطني: أخبرني[١٠]، وهذه الصيغ التي تفيد تصريح السماع، تفرد بها أسامة، وخالف فيه الثقات الأثبات؛ لذا قال الإمام أحمد: «ما أُراه سمع من عبد الرحمن بن أزهر، يقول الزهري كان عبد الرحمن بن أزهر يحدث، كذا يقول معمر، وأسامه: سمعت عبد الرحمن بن أزهر، ولم يصنعا ذلك عندي شيئا، ما أُراه حفظ»[١١].

وكون الزهري من المدلسين، كما وصفه الشافعي[١٢]، والدارقطني[١٣]، والعلائي[١٤]، وابن

---

(١) يونس بن يزيد الأيلي، ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا، وفي غير الزهري خطأ، تقريب التهذيب، برقم (٧٩١٩).

(٢) أخرجه من هذا الطريق أبو عوانه في «مسنده»، (٤/ ٢٧٨) برقم (٦٧٥١).

(٣) ثقة ثبت، تقريب التهذيب، برقم (٤٦٦٥).

(٤) عبد الله بن عبد الرحمن بن أزهر الزهري المدني، مقبول، تقريب التهذيب، برقم (٣٤٢٤).

(٥) أخرجه من هذا الطريق النسائي في «السنن الكبرى»، (٥/ ١٣٦) برقم (٥٢٦٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى»، (٨/ ٥٤٤) برقم (١٧٥٣٧)، وفي«معرفة السنن والآثار»، (١٣/ ٥٠) برقم (١٧٤٢٢)، وذكره أبو داود في «سننه»، (٤/ ٢٨٤) برقم (٤٤٩١).

(٦) صدوق يهم، تقريب التهذيب، برقم (٣١٧).

(٧) أخرجه من هذا الطريق أحمد في «مسنده»، (٣١/ ٤٣١) برقم (١٩٠٨٠)، والنسائي في «السنن الكبرى»، بالعنعنة، (٥/ ١٣٥) برقم (٥٢٦٢).

(٨) البحر الزخار، (٨/ ٣٧٧)، برقم (٣٤٥٤).

(٩) شرح معاني الآثار، (٣/ ١٥٦) برقم (٤٥٤٠).

(١٠) سنن الدارقطني، (٣/ ١٥٧) برقم (٢٢٣-٢٢٤).

(١١) المراسيل لابن ابي حاتم، (١/ ١٩٠).

(١٢) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، (١/ ٤٥).

(١٣) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، (١/ ٤٥).

(١٤) جامع التحصيل، (١/ ١٠٩) برقم (٤٤).

حجر[١]، والسيوطي[٢]، أمر يوجب التدقيق في الطرق التي جاء فيها التصريح بالسماع، فعليها يتوقف الحكم تصحيحًا وتضعيفًا، وكما تبيّن فالطريق فيه تفرّد ومخالفة، لا تتقوى به بقية الطرق.

المطلب الثالث

رواية مبارك بن فضالة عن الحسن

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: قَلَّمَا قَامَ فِينَا رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلا حَثَّنَا فِيهَا عَلَى الصَّدَقَةِ، وَنَهَانَا عَنِ الْمُثْلَةِ، وَقَالَ: "إِنَّ مِنَ الْمُثْلَةِ أَنْ يَنْذِرَ أَنْ يَخْرِمَ أَنْفَهُ، وَمِنَ الْمُثْلَةِ أَنْ يَنْذِرَ أَنْ يَحُجَّ مَاشِيًا، فَإِذَا نَذَرَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَحُجَّ مَاشِيًا، فَلْيُهْدِ هَدْيًا، وَلْيَرْكَبْ".

رواه أصحاب الحسن[٣] بالعنعنة بينه وبين عمران، وهُم:

١. إسماعيل بن مسلم العبدي(ثقة)[٤].
٢. أشعث بن عبد الملك(ثقة فقيه)[٥].
٣. حميد الطويل(ثقة، مدلس)[٦].
٤. زياد بن الأعلم (ثقة ثقة)[٧].

---

(١) ذكره في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، (١/ ٤٥).

(٢) أسماء المدلسين، (١/ ٨٤) برقم (٤٧).

(٣) الحسن البصري، ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيرا ويدلس، تقريب التهذيب، برقم (١٢٢٧).

(٤) تقريب التهذيب، برقم (٤٨٣)، أخرجه من هذا الطريق، الطبراني في «الكبير»، (١٨/ ١٧٦) برقم (١٥١١٢)، وأبو موسى المديني في «نزهة الحفاظ»، (١/ ٥٢).

(٥) تقريب التهذيب، برقم (٥٣١)، أخرجه من هذا الطريق، الطبراني في «الكبير»، (١٨/ ١٥٩)، برقم (٣٤٩).

(٦) تقريب التهذيب، برقم (١٥٤٤).، أخرجه من هذا الطريق، أحمد في «مسنده»، (٣٣/ ٩١) برقم (١٩٨٥٨)، و(٣٣/ ٢٠١) برقم (١٩٩٩٦) واللفظ له ومن طريقه الطبراني في «الكبير»، (١٨/ ١٧١) برقم (١٥٠٩٦)، و أخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق»، (٢/ ٢) برقم (٤٤)، وابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه»، (١/ ٤٢٠) برقم (٥٥٦)، والطبراني في «الكبير»، (١٨/ ١٧١) برقم (١٥٠٩٨)، و(١٨/ ١٧٨) برقم (١٥١٢٠).

(٧) تقريب التهذيب، برقم (٢٠٦٦)، أخرجه من هذا الطريق، الطبراني في «الكبير»، (١٨/ ١٥٧) برقم (١٥٠٥٣)..

٥. عبد الكريم بن أبي أمية(ضعيف)[١].

٦. عمرو بن عبيد(اتهمه جماعة)[٢].

٧. كثير بن شظير المازني (صدوق، يخطىء)[٣].

٨. منصور بن زاذان (ثقة، ثبت، عابد)[٤].

٩. هشام بن أبي هشام(متروك)[٥].

١٠. يونس بن عبيد العبدي(ثقة، ثبت)[٦].

وتفرد مبارك بن الفضالة[٧] بقوله: عن الحسن، **أخبرني** عمران بن الحصين[٨]؛ لذا قال أحمد بن حنبل: «كان مبارك يرفع حديثا كثيرا، ويقول في غير حديث عن الحسن قال: نا عمران قال: نا ابن مغفل، وأصحاب الحسن لا يقولون ذلك غيره»[٩].

---

(١) تقريب التهذيب، برقم (٤١٥٦) مختصرة. أخرجه من هذا الطريق، الطبراني في «الأوسط»، (٦/ ١٨٥) برقم (٦١٣٨).

(٢) تقريب التهذيب، برقم (٥٠٧١)، أخرجه من هذا الطريق، الخلال في «المجالس العشرة»، (١/ ٣٢) برقم (٢٠).

(٣) تقريب التهذيب، برقم (٥٦١٤)، أخرجه من هذا الطريق، الطيالسي في «مسنده»، (٢/ ١٧٤) برقم (٨٧٥)، ومن طريقه أبو نعيم في «معرفة الصحابة»، (٤/ ٢١١٠) برقم (٥٣٠٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى»، (١٠/ ١٣٨) برقم (٢٠١٢٥)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه»، (١/ ١٨٢) برقم (٣٢٥)، وأخرجه أحمد في «مسنده»، (٣٣/ ٩٠)، برقم (١٩٨٥٧)، والدينوري في « المجالسة وجواهر العلم»، (١/ ١١١) برقم (٥١٥)، والحاكم في «المستدرك»، (٤/ ٣٣٨) برقم (٧٨٤٣).

(٤) تقريب التهذيب، برقم (٦٨٩٨)، أخرجه من هذا الطريق، أحمد في «مسنده»، (٣٣/ ٢٠١) برقم (١٩٩٩٦)، والواسطي في «تاريخ واسط»، (١/ ٨٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار»، (٣/ ١٨٢)، برقم (٤٦٣٨)، وفي «شرح مشكل الآثار»، (٥/ ٦٩) برقم (١٨٢٠)، والطبراني في «الكبير»، (١٨/ ١٧٨) برقم (١٥١٢٠).

(٥) تقريب التهذيب، برقم (٧٢٩٢)، أخرجه من هذا الطريق، أبو نعيم الأصبهاني في «أخبار أصبهان»، (١/ ٤٣٣).

(٦) تقريب التهذيب، برقم (٧٩٠٩)، أخرجه من هذا الطريق، أحمد في «مسنده»، (٣٣/ ٢٠١) برقم (١٩٩٩٦) واللفظ له، وابن حبان في «صحيحه»، (١٠/ ٣٢٤) برقم (٤٤٧٣)، و(١٢/ ٤٣٤) برقم (٥٦١٦)، والطبراني في «الكبير»، (١٨/ ١٧٨) برقم (١٥١٢٠)، وأبو طاهر في «جزء أبي طاهر»، (١/ ٢٣) برقم (٣٧).

(٧) صدوق يدلس ويسوي، تقريب التهذيب، برقم (٦٤٦٤).

(٨) أخرجه من هذا الطريق، أحمد في «مسنده»، (٣٣/ ١٧١) برقم (١٩٩٥٠).

(٩) الجرح والتعديل، (٨/ ٣٣٩).

والصواب أن الحسن لم يسمع من عمران بن حصين ﷺ، قاله: ابن المديني[١]، وأبو حاتم[٢]، ومما يدل على ذلك رواية قتادة قال: عن الحسن، عَنْ **هَيَّاجٍ** أَنَّ غُلامًا لأَبِيهِ أَبَقَ[٣]، فَجَعَلَ عَلَيْهِ نَذْرًا، لَئِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ لَيَقْطَعَنَّ مِنْهُ طَابِقًا، فَلَمَّا قَدَرَ عَلَيْهِ أَرْسَلَنِي إِلَى عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ عِمْرَانُ: مُرْ أَبَاكَ أَنْ يَعْتِقَ غُلامَهُ، وَيُكَفِّرَ عَنْ يَمِينِهِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ «يَحُثُّنَا عَلَى الصَّدَقَةِ، وَيَنْهَانَا عَنِ الْمُثْلَةِ»[٤].

فجعل بين الحسن وعمران، هيّاجًا، وهذا من القرائن التي تدل على عدم السماع.

المطلب الرابع

رواية فطر بن خليفة، عن مجاهد

عَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ، سَمِعَ رَجُلا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: « قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَنْذَرَنَا الدَّجَّالَ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ مَعَهُ جَنَّةً وَنَارًا، فَنَارُهُ جَنَّةٌ، وَجَنَّتُهُ نَارٌ، وَإِنَّ مَعَهُ جَبَلا مِنْ خُبْزٍ، وَنَهْرًا مِنْ مَاءٍ، وَأَنَّهُ يُمْطِرُ الْمَطَرَ، وَيُنْبِتُ الأَرْضَ، وَإِنَّهُ يُسَلَّطُ عَلَى نَفْسٍ فَيَقْتُلُهَا ثُمَّ يُحْيِيهَا، لا يُسَلَّطُ عَلَى غَيْرِهَا».

رواه مجاهد[٥]، عن جنادة بن أمية:

واختلف عليه في تصريح السماع، فرواه بالعنعنة فيما بينه وبين جنادة، أربعة من أصحابه:

---

(١) قال ابن المديني: «ولم يسمع من عمران بن حصين شيئا، وليس بصحيح، لم يصح عن الحسن عن عمران سماع من وجه صحيح ثابت»، العلل ومعرفة الرجال، لابن المديني، (١/ ٥١) برقم (٥٥).

(٢) قال: «لم يسمع الحسن من عمران بن حصين، وليس يصح من وجه يثبت»، المراسيل، لابن أبي حاتم، (١/ ٣٨) برقم (١٢٢).

(٣) أبق: أي هرب. النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة: أبق، (١/ ١٥).

(٤) أخرجه من هذا الطريق، عبد الرزق في «مصنفه» واللفظ له، (٨/ ٤٣٦) برقم (١٥٨١٩)، ومن طريقه ابن الجارود في «المنتقى»، (١/ ٢٦٤) برقم (١٠٥٦)، والطبراني في «الكبير»، (١٨/ ٢١٦) برقم (١٥٢٥١)، وابن حبان في «الثقات»، (٥/ ٥١٢)، برقم (٥٩٩٤)، وأخرجه أحمد في «مسنده»، (٣٣/ ٧٨) برقم (١٩٨٤٤)، و(٣٣/ ٨٠) برقم (١٩٨٤٦)، والدارمي في «سننه»، (٢/ ١٠٣١) برقم (١٦٩٧)، والبزار في «البحر الزخار»، (٩/ ٧٥) برقم (٣٦٠٥)، والروياني في «مسنده»، (١/ ١٢٥) برقم (١٢١)، وابن الأعرابي في «معجمه»، (٣/ ٩٣٤) برقم (١٩٧٩)، والطبراني في «الكبير»، (١٨/ ٢١٧) برقم (١٥٢٥٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى»، (٩/ ١١٨) برقم (١٨٠٤٧).

(٥) ثقة إمام في التفسير وفي العلم، تقريب التهذيب، برقم (٦٤٨١).

١. منصور بن المعتمر (ثقة ثبت)[١].

٢. عبد الله بن عون (ثقة عابد)[٢].

٣. سليمان بن مهران الأعمش(ثقة حافظ، لكنه يدلس)[٣].

٤. قيس بن سعد الحبشي (ثقة)[٤].

وتفرّد فطر بن خليفة[٥] بتصريحه بالسماع، كما في رواية الحارث[٦]، وأبي نعيم[٧]، قال: «ثنا مجاهد، قال: سمعت جنادة بن أمية».

قال ابن معين: «قلت ليحيى : فتعمد على قوله: حدثنا فلان، قال: حدثنا فلان موصول قال: لا، قلت: كانت منه سجية؟ قال: نعم»[٨].

الخـــاتمـــة

الحمد لله على تمام فضله، وعظيم إحسانه، أن أعانني ويسّر لي اتمام البحث، وجمْع ما يتعلّق بموضوعه، فله الحمد والثناء العظيم.

وقد خلصت إلى نتائج، وأهمها:

١. جمع طرق الحديث من أهم الأمور التي تكشف علته، لا سيما علة التصريح بالسماع التي يغتر بها بعض الباحثين فيسارعون إلى تصحيح الأحاديث بها.

٢. تصريح المدلّس بالسماع في أحد الطرق، لا يعني تصحيح الرواية به، فقد يكون الطريق إليه ضعيفًا، أو ربما يكون ذلك التصريح وهمًا من الراوي عنه أو سجية عنده.

---

(١) تقريب التهذيب، (٥٤٦) وأخرجه من هذا الطريق، نعيم بن حماد في «الفتن»، (٢/ ٥٥٣) برقم (١٥٥٣)، و(٢/ ٥٥٥) برقم (١٥٦٠)، و(٢/ ٥٦٣) برقم (١٥٧٨)، وابن أبي شيبة في «مصنفه»، (١٥/ ١٤٧) برقم (٣٨٦٦١)، وأحمد في «مسنده»، (٣٩/ ٨٩) برقم (٢٣٦٨٥)، وفي «السنة»، (٢/ ٤٥٢) برقم (١٠١٦).

(٢) تقريب التهذيب، برقم (٣٥٢٠)، أخرجه من هذا الطريق، أحمد في «مسنده»، (٣٩/ ٨٨) برقم (٢٣٦٨٣)، وحنبل بن إسحاق في «الفتن»، (١/ ١٥٣).

(٣) تقريب التهذيب، برقم (٢٦١٥)، أخرجه من هذا الطريق، أحمد في «مسنده»، (٣٩/ ٨٨)، برقم (٢٣٦٨٤)، و(٣٩/ ٨٩) برقم (٢٣٦٨٥)و في «السنة»، (٢/ ٤٥٢) برقم (١٠١٦).

(٤) تقريب التهذيب، برقم (٥٥٧٧).

(٥) صدوق رمي بالتشيع، تقريب التهذيب، برقم (٥٤٤١).

(٦) بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، (٢/ ٧٨٠) برقم (٧٨٤).

(٧) معرفة الصحابة، (٦/ ٣٠٩١).

(٨) ضعفاء العقيلي، (٣/ ٤٦٥).

٣. هناك قرائن تمنع من الحكم بثبوت السماع، ومنها: اختلاف بلدا الراوي وشيخه، أو تفرّد ومخالفة الراوي بتصريح السماع لمن هو أولى منه في الحفظ، أو أن يكون هناك واسطة بين راويين لم يثبت التقاؤهما.

هذا وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحابته الطيبين الطاهرين.

المصـــادر والمراجـــع

١. الاتصال والانقطاع، إبراهيم بن عبد الله اللاحم، مكتبة الرشد، الرياض، (ط:٢) ١٤٢٥هـ.

٢. الآحاد والمثاني، أحمد بن عمرو بن الضحاك أبو بكر الشيباني، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض، (ط:١)، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

٣. الأحاديث المختارة، ضياء الدين محمد عبد الواحد المقدسي، تحقيق: عبد الملك الدهيش، (ط:٤)، دار خضر، بيروت، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

٤. الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر، بيروت، (ط:٣) ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

٥. أسماء المدلسين، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار، دار الجيل، بيروت، (ط:١)، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

٦. البحر الزخار المعروف بمسند البزار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق: د.محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

٧. بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث بن أبي أسامة، نور الدين الهيثمي، تحقيق: حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة، (ط:١)، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

٨. تاريخ أبي زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري المشهور بأبي زرعة الدمشقي الملقب بشيخ الشباب، رواية: أبي الميمون بن راشد، دراسة وتحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني (أصل الكتاب رسالة ماجستير بكلية الآداب – بغداد)، مجمع اللغة العربية، دمشق.

٩. تاريخ أصبهان (أخبار أصبهان)، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن

موسى بن مهران الأصبهاني، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط:١)، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
١٠. التاريخ الأوسط، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، (ط:١)، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
١١. التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل الجعفي، البخاري، مراقبة الدكتور: محمد عبد المعيد خان، (د.س)، بيروت: دار الكتب العلمية.
١٢. تاريخ مدينة دمشق، علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي، تحقيق: محب الدين أبي سعيد العمروي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.
١٣. تاريخ واسط، أسلم بن سهل الرزار الواسطي، تحقيق: كوركيس عواد، عالم الكتب، (ط:١)، ١٤٠٦هـ.
١٤. تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، دار الكتاب العربي، بيروت، (ط:٣)، ١٤٠٤هـ،
١٥. التبيين لأسماء المدلسين، أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل سَبْط، ابن العجمي الشافعي، تحقيق: يحيى شفيق حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط:١)، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م.
١٦. تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، (ط:١)، ١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٣م.
١٧. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
١٨. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن حجر الكناني العسقلاني، تحقيق: د.عاصم بن عبد الله القريوني، مكتبة المنار، الأردن، (ط:١).
١٩. تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
٢٠. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت،

(ط:١)، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
٢١. الثقات، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، (ط:١)، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.
٢٢. جامع التحصيل في أحكام المراسيل، أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي أبو سعيد العلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، (ط:٢)، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.
٢٣. الجامع الصحيح، سنن الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٤. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺوسننه وأيامه، صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، (ط:١)، ١٤٢٢هـ.
٢٥. الجامع في العلل والفوائد، ماهر ياسين الفحل، دار ابن الجوزي، (ط:١)، ١٤٣١هـ.
٢٦. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبو بكر، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ.
٢٧. الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم، الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٧٢هـ، ١٩٥٢م.
٢٨. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أحمد بن الحسين البيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت،١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
٢٩. ذكر المدلسين، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، تحقيق: الشريف حاتم ابن عارف العوني، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، (ط:١)، ١٤٢٣هـ.
٣٠. السنة، عبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: د. محمد سعيد سالم القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، (ط:١)، ١٤٠٦هـ.
٣١. سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.
٣٢. سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، دار الكتاب العربي، بيروت.
٣٣. سنن الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦هـ، ١٩٦٦م.

٣٤. سنن الدارمي، عبدالله بن عبدالرحمن أبو محمد الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، (ط:١)، ١٤٠٧هـ.
٣٥. السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، (ط:١)، ١٣٤٤هـ.
٣٦. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط:١)، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.
٣٧. شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد، الرياض، (ط:٥)، ١٤٣٣هـ، ٢٠١٢م.
٣٨. شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م
٣٩. شرح معاني الآثار، أحمد بن محمد بن سلامة بن عبدالملك بن سلمة أبو جعفر الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.
٤٠. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط:٢)، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.
٤١. ضعفاء العقيلي، محمد بن عمرو بن موسى العقيلي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
٤٢. الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع، الزهري، دار صادر، بيروت، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٤٣. العلة وأجناسها عند المحدثين، أبو سفيان مصطفى باحو، مكتبة الضياء، طنطا، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.
٤٤. العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، دار الخاني، بيروت، الرياض، (ط:١)، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
٤٥. العلل ومعرفة الرجال، علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو

الحسن، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، (ط:٢)، ١٩٨٠م.
٤٦. علوم الحديث، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، مكتبة الفارابي، (ط:١)، ١٩٨٤م.
٤٧. الغرائب والأفراد مفهومهما وأثرهما في الحديث المعل، د. صديق محمد مقبول محمد، مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، العدد السابع عشر، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.
٤٨. فتح الباري، زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي الشهير بابن رجب، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار ابن الجوزي، الدمام، (ط:٢)، ١٤٢٢هـ.
٤٩. فتح المغيث شرح ألفية الحديث، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتب العلمية، لبنان، (ط:١)، ١٤٠٣هـ
٥٠. الفتن، أبو علي حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، لبنان، (ط:١)، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
٥١. الفتن، نعيم بن حماد المروزي أبو عبد الله، تحقيق: سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد، القاهرة، (ط:١)، ١٤١٢هـ.
٥٢. فضائل الصحابة، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط:١)، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
٥٣. الفقيه والمتفقه، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، المعروف بالخطيب البغدادي، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي، السعودية، ١٤١٧هـ.
٥٤. القاموس المحيط، العلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (ط:٨)، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.
٥٥. لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، (ط:٣)، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.
٥٦. لسان المحدثين، محمد خلف سلامة، (د.ن.)، الموصل ٢٠٠٧م.
٥٧. المجالس العشرة الأمالي للحسن الخلال، أبو محمد الحسن بن محمد بن الحسن بن علي البغدادي الخَلاَّل، دراسة وتحقيق: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة للتراث، طنطا،

(ط:١)، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.
٥٨. المجالسة وجواهر العلم، أبو بكر أحمد بن مروان بن محمد الدينوري القاضي المالكي، دار ابن حزم، لبنان، بيروت، (ط:١)، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
٥٩. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، (ط:٣)، ١٤٠٤هـ.
٦٠. مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، (ط:٥)، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
٦١. المراسيل، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٧هـ.
٦٢. مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح، أبو عبد الله أحمد بن محمد ابن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، الدار العلمية، الهند.
٦٣. مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، أبو داود السجستاني، تحقيق: محمد بهجة البيطار و محمد رشيد رضا، دار المعرفة، ١٣٥٣هـ.
٦٤. المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطاء، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط:١)، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.
٦٥. مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، هجر للطباعة والنشر، (ط:١)، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م
٦٦. مسند أبي عوانة، يعقوب بن إسحاق الاسفرائني، دار المعرفة، بيروت.
٦٧. مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، (ط:١)، (١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م).
٦٨. مسند الحميدي، عبدالله بن الزبير أبو بكر الحميدي، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية ، مكتبة المتنبي، بيروت، القاهرة.
٦٩. مسند الروياني، أبو بكر محمد بن هارون الرُّوياني، تحقيق: أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة، القاهرة، (ط:١)، ١٤١٦هـ.

٧٠. مسند الشافعي، محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٧١. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ ،مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٧٢. مسند عبد بن حميد، عبد بن حميد بن نصر أبو محمد الكسي، تحقيق : صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة، (ط:١)، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٧٣. المسند، أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط:٢)، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
٧٤. مصنف عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، (ط:٢)، ١٤٠٣هـ.
٧٥. المصنف، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: محمد عوامة، شركة دار القبلة، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، سوريا، (ط:١)، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.
٧٦. معجم ابن الأعرابي، أبو سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري الصوفي، تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، (ط:١)، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٧م.
٧٧. المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ.
٧٨. معجم الصحابة، عبد الباقي بن قانع أبو الحسين، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ١٤١٨هـ.
٧٩. المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، (ط:٢)، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٣م.
٨٠. معجم مقاييس اللغة، القسم، أبي الحسين أحمد بن فارِس بن زكَرِيّا، تحقيق: عبد السَّلام محمد هَارُون، اتحاد الكتاب العرب، ١٤٢٣ هـ، ٢٠٠٢م.
٨١. معرفة الصحابة، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران

الأصبهاني، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، (ط:١)، ١٤١٩ هـ، ١٩٩٨م.

٨٢. معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط:٢)، ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.

٨٣. مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، لابن الصلاح، وعمر بن رسلان البلقيني، تحقيق: د. عائشة عبد الرحمن، الناشر: دار المعارف.

٨٤. مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها، لأبي بكر محمد بن جعفر بن سهل بن شاكر السامري الخرائطي، تحقيق ودراسة الدكتور: عبد الله بن بجاش بن ثابت الحميري، مكتبة الرشد، ٢٠٠٦م.

٨٥. من حديث أبي الطاهر محمد بن أحمد بن عبد الله الذهلي، علي بن عمر بن أحمد الدارقطني أبو الحسن، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، (ط:١)، ١٤٠٦هـ.

٨٦. المنتقى من السنن المسندة، عبد الله بن علي بن الجارود أبو محمد النيسابوري، تحقيق: عبدالله عمر البارودي، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، (ط:١)، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٨٧. منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، بشير علي عمر، وقف السلام الخيري، الرياض، (ط:١)، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م.

٨٨. الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، الدكتور حمزة المليباري، (ط:٢)، (د.ن)، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

٨٩. موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان١٤٠٦، هـ، ١٩٨٥م.

٩٠. ناسخ الحديث ومنسوخه، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين، تحقيق: سمير ابن أمين الزهيري، مكتبة المنار، الزرقاء، (ط:١)، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٩١. نزهة الحفاظ، محمد بن عمر الأصبهاني المديني أبو موسى، تحقيق: عبد الرضى محمد عبد المحسن، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٩٢. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، (ط: ١)، مطبعة سفير بالرياض، ١٤٢٢هـ.

٩٣. النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

Copyright of Journal of Sharia & Islamic Studies is the property of Kuwait University, Academic Publication Council and its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission. However, users may print, download, or email articles for individual use.